



تقييم حالة

غرداية: أزمة ممتدة في عهد بوتفليقة

قاسم حجاج | أغسطس 2015

غرداية: أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة

سلسلة: تقييم حالة

قاسم حجاج | أغسطس 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

1	مقدمة
2	أولاً: أزمة غرداية... السياق والأطاريح المفسرة
3	ثانياً: إرهابات ما قبل أزمة غرداية الأخيرة
3	1. الإرهابات العامة لأزمة غرداية في مدن الجنوب الجزائري عمومًا
5	2. الإرهابات الخاصة بالأزمة في ولاية غرداية
10	ثالثاً: الحدث المفجر لأزمة غرداية الأخيرة
11	رابعاً: أهم مراحل أزمة غرداية الأخيرة وفصولها
13	خامساً: الأسباب السياقات - النسقية المعولمة لأزمة غرداية الأخيرة
14	سادساً: جدل الأطاريح المفسرة لطبيعة أزمة غرداية الأخيرة
17	سابعاً: سيناريوهات عامة لاحتمالات تطور أزمة غرداية
18	خلاصة عامة

مقدمة

تشهد مدينة غرداية الصحراوية (600 كلم جنوب الجزائر العاصمة)، منذ آخر عام 2013، تفاعلات أزمة أمنية - سياسية - اجتماعية ممتدة إلى اليوم. وقد عرفت الأزمة صعودًا وخفوتًا، في سلسلة موجات تصعيدية بلغت أكثر من عشر موجات. وكانت البداية من مدينة القرارة في 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2013، وبلغت ذروتها مع مجزرة القرارة يومي 7-8 تموز / يوليو 2015، وطالت أحياء وفئات محددة في مدن أو بلديات هي القرارة وغرداية وبريان وبنورة؛ وهي المدن التي تسجل التعايش الأكبر بين مواطنين جزائريين من أعراش وعشائر أمازيغ مزابيين إباضية وأعراش وقبائل عربية مالكية.

واليوم، تم وضع ست بلديات من بين ثلاث عشرة بلدية في ولاية غرداية تحت إدارة قائد الناحية العسكرية الرابعة بورقلة الجنرال عبد الرزاق شريف؛ بينما تشهد المنطقة التي تعرضت لصدمات عنيفة، تحولت معها أحياء بلديات معينة إلى كانتونات عنصرية يسودها مناخ الكراهية والتوجس، وتجري عمليات بناء جدران فاصلة إسمنتية بين بعض الأحياء، بينما يسود المنطقة هدوء حذر بعد إتمام سلسلة من الاعتقالات التي يخشى بعض الحقوقيين والسياسيين الجزائريين أن تتخذ أكباش فداء؛ للتغطية على جناة آخرين تورطوا وتواطؤوا في أكثر من فصل من فصول أزمة غرداية الممتدة على تنوع مستوى المسؤولية الأخلاقية والسياسية والجنائية لكل منهم. كما تتواصل التحقيقات والتمشيطات الأمنية لبعض الأحياء، فيما يراه المراقبون تغييرًا نوعيًا في إدارة الأزمة، بعيد إقرار مجلس الأمن الرئاسي المصغر لاستخدام القوة العمومية والحزم القضائي لاستئصال ما أسمته السلطات العمومية "رؤوس التحريض والفتنة بين الجزائريين"، على عكس السياسات والأساليب المنتهجة إلى حد اليوم في إدارة أزمة غرداية.

وقد عمدت السلطة من خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير إلى تغيير الوالي (المحافظ) للمرة السادسة منذ 2004. وبينما استهلكت الأزمة الأخيرة ثلاثة ولاءة، فقد تعاقب ثلاثة وزراء على وزارة الداخلية، أخفقوا جميعًا في الوفاء بوعود إيجاد حل للأزمة. كما تعاقب على المنطقة عدة قادة أمنيين من شرطة ودرك أخفقوا جميعًا في إدارتها. لم يفض تغيير القادة المحليين والأمنيين إلى أي نتيجة على الأرض، إذ الوضعية الأمنية والتنمية ما فتئت تزداد تعفنًا وتدهورًا؛ بما يؤكد تورط جهات متصارعة على القرار في عملية تأجيل الحلول الجذرية التشاركية لأزمة غرداية، ربما إلى أن

تحسم أزمة الجزائر التي تمثل العهدة الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة عنوانها الرئيس.

تدخل أزمة غرداية مرحلة جديدة، مفتوحة على كل الاحتمالات، خاصة أنّ الجزائر برمتها تنتجه - مع استمرار تراجع أسعار النفط - مباشرة نحو سيناريو أزمة عدم استقرار شبيهة وربما أسوأ من أزمة منتصف الثمانينيات، وفق تقديرات بعض الخبراء المتشائمين.

تحاول هذه الورقة إضاءة بعض فصول أزمة غرداية التي قارب عمرها العامين، وتتناول السياقات الزمانية والمكانية لتفاعلاتها الممتدة، والأسباب التي أفضت إلى تفجر الأوضاع الأمنية والاجتماعية في ولاية غرداية منذ عام 2013، وتعرض الأطاريح المفسرة لأسبابها الظرفية والجذرية، ومراحلها وتطوراتها، والسيناريوهات الأكثر احتمالاً لتطورها في المستقبل.

أولاً: أزمة غرداية... السياق والأطاريح المفسرة

تمثل الأزمات أو حالة عدم الاستقرار تغييراً قوياً، مؤلماً وغير مرغوب فيه نفسياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً بدرجة عالية، ولكن قد تكون نتائجها مرغوبة فيها وإيجابية للغاية. فهي نقطة تحول في الوضع الراهن، نحو وضع آخر جديد، إما نحو الأحسن أو نحو الأسوأ؛ بما أنها المحك الحقيقي لسبر إرادة القادة والأمم والدول ومعادنها.

و نؤكد في البداية، أنّه من الصعب على عالم الاجتماع والسياسة أن يتوصّل في لحظة ما إلى تعريف جامع مانع نهائي لطبيعة أزمة ما في عصرنا المعولم، نظراً للطابع المركب بل المعقد والزئبقي المتحول للأزمات المعاصرة؛ وبالنظر لعمق الأزمات الهيكلية الراهنة التي تعيشها مجتمعاتنا العربية الإسلامية، والتي تولّد بين الحين والآخر أشكالاً من العنف المرضي المزمن، على نحو ما جرى ويجري في مدينة غرداية. ومنه، سنكتفي بتقديم تعريفنا لأزمته من خلال استقرائنا تفاصيلها بأبعادها المختلفة، من دون تقديم تفصيل عملي وقابل للقياس، عن كل كلمة يتضمنها التعريف، لضرورات ضيق الحيز التحريري. نعرّف أزمة غرداية على أنّها "حرب أهلية محدودة موقته، شبه مبرمجة". وإذا أردنا أن نتعرف إلى الحدث المفجر للأزمة الأخيرة ونتعقب فصولها، فلا بد أن نندرج كما يلي: إرهابات ما قبل أزمة غرداية (عامة وخاصة)، فالحدث المفجر لأزمة غرداية، ثم أهم فصول أزمة غرداية وحيثياتها.

ثانياً: إرهابات ما قبل أزمة غرداية الأخيرة

1. الإرهابات العامة لأزمة غرداية في مدن الجنوب الجزائري عموماً

يصعب أن نقتصر فقط على التوصيف والتأريخ للحدث المفجر لأزمة غرداية الأخيرة على الحوادث المفجرة التي تفاقمت، لتصبح أزمة مزمنة، منذ نهاية عام 2013. فالحوادث المفجرة لأزمة غرداية لا تعد في الواقع التاريخي سوى تعبير عن حقبة طفح فيها الكيل ضمن سيرورة تاريخية معاصرة لحراك تغييري احتجاجي متفاوت في درجة عنفيته ووتيرتها ونطاقها، سيرورة دامت حوالى عقد من الزمن في مناطق عدة بالجنوب الجزائري عموماً وفي غرداية تحديداً. ولذلك فإننا على الرغم من تأكيدنا أنّ أزمة غرداية المعاصرة خلال الفترة من 2013 إلى 2015، محدودة في المكان، وموقوتة في الزمن؛ كما تعد استثنائية وغير مسبوقة في زمن الاستقلال الوطني الجزائري الخمسيني، من حيث شدتها وطول مدتها وسياقاتها وآثارها وصدائها الإعلامي والسياسي والحقوقى داخل الوطن والمنطقة والعالم، فإنّ ذلك لا يعني أنها أزمة شاذة عن الأزمات التي أثارها حوادث مواطنية احتجاجية في مدن جزائرية مختلفة، كبرت وتوسعت ككرة الثلج، خلال الفترة من 2004 إلى اليوم. كانت احتجاجات واعتصامات، بعضها سلمي وبعضها الآخر عنيف. بل إنّ الأزمة الأخيرة في غرداية توارت - إعلامياً وسياسياً وأمنياً قليلاً - خلال وقائع الاعتصامات والاحتجاجات الجنوبية، فالوطنية المناهضة لاستكشاف الغاز الصخري واستغلاله التي أطلقها ابتداء مواطنون من عين صالح (خلال السداسي الأول لسنة 2015). بينما رأى البعض أنّ التنقيب عن الغاز الصخري يقف وراء أسباب إشعال أزمة غرداية الأمنية وتمديدها. لتعود أزمة غرداية بعد أن توارت أزمة الاحتجاج على الغاز الصخري في عين صالح إلى الخلف، لتعود من جديد أزمة غرداية مجدداً وبصورة صادمة إلى واجهة الحوادث السياسية والأمنية والإعلامية الوطنية والدولية، إثر التغير الدرامي للصراع بين سكان القرارة وبريان باستخدام السلاح الناري أوائل تموز / يوليو 2015، لتسجل الحصيلة الثقيلة أكثر من عشرين قتيلًا، ومئات المهجرين والمنازل المحروقة، وبداية تداعيات عنيفة انتقامية خارج الولاية، ما عجل بانعقاد مجلس أمن رئاسي استثنائي أطلق سلسلة إجراءات أمنية وقضائية صارمة لوقف سيناريو تفكيك الجزائر من غرداية.

في الواقع، تعد الحوادث العنيفة في غرداية جزءاً من حوادث أخرى في ولايات الجنوب والشمال الجزائري، تبدأ عادة بالاحتجاج السلمي غير المسيس ثم أحياناً تتحول إلى الاحتجاج العنيف المسيس. فالاحتجاجات في الجنوب ليست وليدة اليوم، بل هناك من قرّر الاحتجاج مبكراً، منذ 2003-2004، عندما ظهرت "حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة"، وكان من بين مؤسسيها مزاييين منهم الطبيب كمال الدين فخار؛ ثم انقسمت الحركة إلى جناح متشدد يطالب بالانفصال عن الشمال أو على الأقل بحصة من عائدات النفط لولايات الجنوب، وقد لجأ هؤلاء إلى حمل السلاح ثم تخلوا عنه، بينما يوجد أغلب أولئك شمال مالي ضمن حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، بينما حافظ الآخرون على نهج المطالبة بحقوقهم المشروعة دون عنف. وعلى الرغم من رفض أغلب المحتجين تهمة العلاقة مع حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة، فإنهم يقرّون أنّ الجنوب تعرّض لـ "ظلم تنموي" يصفونه بـ "التاريخي"؛ حتى أنّ أحد الناشطين التاريخيين للمطالبة بحقوق البطالين بلعباس الطاهر يقول "هناك إحساس في الجنوب بأنّ السلطة تمارس سياسة التهميش لإرغام الشباب على الخروج عن الطاعة والالتحاق بالإرهاب خلف الحدود"⁽¹⁾.

ولما كان لمواطنين من ولاية غرداية مشاركتهم في الحراك الاحتجاجي الذي قادته حركات مواطنة جنوبية ووطنية كاللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين والرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها، فقد كان لسكان منطقة غرداية خصوصاً نصيب من المعاناة العقابية من عدة أطراف جزائرية ذات نيات انتقامية كيدية ضدهم؛ ثم دخل على الخط الاحتجاجي أو الاستثماري والاتجاري الإعلامي والسياسي حركات حقوقية مسيسة وأحزاب سياسية قديمة وجديدة مناهضة للنظام القائم منذ الاستقلال في الجزائر، وتحديداً مناهضة لانتخابات يترشح فيها الرئيس بوتفليقة المريض لعهد رابعة تدوم إلى 2019، بمقتضى المواد الدستورية المعدلة في 2008، والتي فتحت العهدة الرئاسية أمامه، بعد أن قيدها دستور الرئيس اليمين زروال لسنة 1996، بعهدتين لا تالفة لهما.

فقد باتت "فتنة غرداية" جزءاً من عدة "فتن كبرى" /أزمات مزمنة" عاشت فصولها مدن جزائرية كثيرة، خاصة في الجنوب الجزائري بولاياته الثلاث عشرة؛ سواء ما تعلق منها بـ "فتنة البطالة المزمنة والتشغيل الاستعادي في مشاريع

¹ محمد بن أحمد، "بطالو الجنوب يطالبون بحقوقهم في الثروة قالوا "حركاتنا الاحتجاجية سلمية ولن نرضخ للاستفزازات"، صحيفة الخبر

المحروقات والبنيات التحتية والإسكان"، أو "فترة الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية في ظل نظام حكم مركزي تسلطي أوليغارشي بواجهة ديمقراطية تعددية"، أو "فترة اقتصاد التنمية الريفية العشوائي التابع لتقلبات سعر المحروقات والدولار المصدر شبه الوحيد لقوت أربعين مليون جزائري"، أو "فترة إغلاق الحدود الجنوبية بسبب تقادم أزمات الإرهاب القاعدي والبوكورامي والداعشي في جمهوريات الموز الفرنسية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وفي ليبيا ما بعد إسقاط نظام القذافي"، وغيرها من الفتن.

2. الإرهصات الخاصة بالأزمة في ولاية غرداية

إن موجات العنف الأهلي في منطقة غرداية لا يمكن قراءتها قراءة صحيحة شاملة، إلا بمقاربة نسقية كلانية على مدد زمنية طويلة. فعلى الرغم من حدوث أزمات عنيفة بغطاء طائفي عرقي خلال القرون السابقة، وتحديداً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فإن لها حقائق غير عرقية ولا مذهبية إطلاقاً؛ إذ لا ينبغي لأي محلل سياسي اجتماعي أو إعلامي أو ساع لحل أزمة غرداية جذرياً، أن يترك شجرة الأزمة الأخيرة وتحديداً غطاءها الطائفي والعرقي، تغطي على إدراكه غابة أزمات أخرى متوطنة.

فالعنف السافر بين الإخوة في المذهب والدين والوطن الجزائري، لم يبدأ منذ آخر كانون الأول / ديسمبر 2013؛ إذ تروي كتب التاريخ الوسيط ومخطوطاته إلى الدخول الفرنسي، عن حدوث مقتلات ومجازر فظيعة عرفها الاجتماع البشري لمنطقة مزاب وشمال أفريقيا والمنطقة الساحلية، أيام القحط والكوليرا، وإن خبت فورات العنف الدموي منذ أن استتب الأمن والاستقرار النسبي العام للسلطات الاستعمارية آخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر، لتشهد المنطقة منذئذ أطول فترة سلام نسبي بين سكان المنطقة إلى اليوم، إذ احتكرت السلطات الاستعمارية ثم السلطات المركزية الوطنية بعد استقلال الجزائر القوة القهرية (السلاح). وفيما عدا تلك الحقبة الممتدة من 1882 إلى 2015، لم تسلم أي جهة في الإقليم الجزائري تحديداً من اقتتال داخلي لكل جماعة أو من اقتتال بين الجماعات العرشية⁽²⁾.

² قاسم حجاج، "محاولة تفسيرية لدورات العنف الأهلي في منطقة مزاب، كنسق فرعي ضمن الأنساق الوطنية والإقليمية والدولية المعولمة، مقارنة تاريخية-نسقية"، ورقة بحثية قدمت في أعمال الملتقى العلمي الدولي في المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (كراسك / CRASC)، حول: "غرداية: رهانات المجتمعي والجماعتي"، وهران - الجزائر، 27-26/5/2015.

إذ يؤرّخ للحوادث العنيفة بعد الاستقلال الوطني بين سكان منطقة غرداية بحوادث محدودة عام 1974، نتيجة خلاف على أراضٍ عرشية بين شعانية عرب ومزابيين في بلدة بن يزجن مسقط رأس شاعر الثورة الجزائرية مفدي زكريا. أعقبتها حوادث رمضان في حزيران / يونيو 1985 الدامية بين عرش المزابيح العرب ومزابيين في بلدية غرداية، وكان سببها خلافاً حول منح امتياز لاستصلاح أراضٍ في منطقة محاذية للحدود الشمالية الغربية لبلدية غرداية مع بلدية ضاية بن ضحوة، ذات الأغلبية من عرش المزابيح العرب، وجاءت على خلفية إنشاء ولاية غرداية عام 1984. ولكن أكبر الصدمات العرقية والطائفية طولاً ووطأة أمنية، هي تلك التي امتدت من 11 إلى 17 تشرين الأول / أكتوبر 2004 بين مزابيين وعرب محليين في مدينة غرداية وضواحيها تحديداً.

ولكن تغير أسلوب الاحتجاج الحقوقي والسياسي بين سكان غرداية، ليتوسلوا بوسائل جديدة تتميز بالعنف وبتوظيف استثنائي لوسائل التواصل الاجتماعي، مع بدايات العهدة الأولى للرئيس بوتفليقة بين 1999 و2004، ويُعيد أزمة القبائل الدامية من 1999 إلى 2001، والتي كانت تعكس نوعاً من الخلاف في هرم السلطة بين قائد الأركان الراحل محمد العماري والرئاسة. وفي غرداية عام 2002، صعد إلى السطح محلياً تشكيل حزبي سياسي معارض منذ الاستقلال للسلطة المركزية ممثلاً في إنشاء مزابيين متذمرين من سوء إدارة شؤون التنمية المحلية، لفدرالية غرداية التابعة لحزب جبهة القوى الاشتراكية، حزب الزعيم التاريخي القبائلي المعارض الشرس للنظام الجزائري منذ الاستقلال: حسين آيت أحمد.

ولما كانت أسباب الاحتجاج الموضوعي قائمة محلياً، فقد كانت بداية لما سمّي آنذاك بـ "الحركة الاحتجاجية لأبناء غرداية"، وقد انطلقت عفويًا يوم 27 نيسان / أبريل 2004، ثم نظمت أول تجمع شعبي مزابي حاشد مساء 29 نيسان / أبريل 2004، وقد كان الأضخم والآخر، أعلنت فيه المطالب الشعبية الثلاثة والثلاثين. وقد جاءت تلك المطالب بسبب تفاقم أزمتي التدهور العمراني والبيئي في وادي مزاب، وتكرر فيضانات مدمرة على المنطقة تباغاً خلال الأعوام 1991، و2004، و2008. وتُعدّ الحركة الاحتجاجية للمزابيين الإباضية الغرداويين⁽³⁾ أحد مؤشرات

³ قاسم حجاج، "الاحتجاج الاجتماعي - السياسي في مدن الصحراء الجزائرية، مدخل نسقي-كلاني لتحليل الحالة الاحتجاجية في مزاب"، مداخلة

مقدمة في فعاليات الملتقى العلمي الدولي "علماء الاجتماع العرب أمام أسئلة التحولات الراهنة"، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا

الاجتماعية والثقافية (كراسك / CRASC)، وهران 18-20/2/2014.

بدايات تبلور وعي اجتماعي وسياسي، يقوده شبان جدد من جيل الاستقلال، عايش تجربة التعددية الديمقراطية المضطربة، ينشط تحت توجيه من قادة جامعيين، يساندهم ثلة من التجار المزاييين المتأثرين بالاتجاه المطلي الراديكالي لحزب جبهة القوى الاشتراكية (الأفافاس). إذ كان الكل ينشد إصلاح الأوضاع الاجتماعية المحلية التي استشرت فيها أشكال من الفساد الإداري والأناية واللامبالاة بالمصلحة العامة، مع السعي إلى الانعتاق من وصاية بعض الأعيان والسياسيين المزاييين الذين فشلوا في تحقيق تطوعات تلك الشرائح في المشاركة والتنمية وإحقاق الحقوق الاجتماعية والثقافية للمواطنين. ولكن بعد عقد من الزمن أسفرت تلك الحركة الاحتجاجية المحلية المعاصرة في مزاب والحوادث العنيفة التي رافقتها، عن حالة من الانهيار الاجتماعي العام، المههد للتماسك الاجتماعي المحلي، خاصة في مدينة غرداية، بالنظر إلى الطابع المواجهاتي الهوياتية المحلي الذي انخرفت أو حُرُفت بالندريج إليه.

لقد ساند حزب الأفافاس محلياً تلك المطالب الشعبية، خاصة بعد أن اطمأن لموقعه السياسي مع بداية صعوده في الانتخابات المحلية لسنتي 2002 و 2007؛ وبذلك بدأ في المنطقة، وحصرياً في المدن ذات الأغلبية المزابية، فصل جديد من الاستقطاب السياسي على مستوى المزاييين بين أنصار القائمة الانتخابية الحرة والمناهضين لها من أنصار حزب الأفافاس (FFS) وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية "الأرسيدي" (RCD) الصاعدين آنذاك. ولم يتوان حزب الأفافاس في سباق سياسي محموم في تبني - ديماغوجي شعبي إقصائي، راديكالي - لكل المطالب والمشكلات الشعبية المطروحة على مواطني غرداية المزاييين أساساً، فضلاً عن انخراط بعض قادته في تحركات مع أطراف معادية للنظام الجزائري في المدن الجنوبية، تحديداً في أنشطة "حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة". وقد عجلت أطراف في السلطة - محلياً ومركزياً - رافضة ظاهرة تقدم أحزاب معارضة في الانتخابات المختلفة في غرداية وبريان تحديداً، في تعيين الأوضاع مع اندلاع عدة حوادث عرقية طائفية في الظاهر، سياسية تنموية في الأساس، مثل حوادث قصر مليكة بسبب خلاف بين عرشين مزايي وعربي حول تسوير مقبرة لعرش الشعانبة العرب في 4-5 أيار / مايو 2004، ثم اندلعت حوادث غرداية الدامية أيام 11-24 تشرين الأول / أكتوبر 2004، بسبب إضراب شبه عام للتجار المزاييين في غرداية احتجاجاً على التعديات والسرقات التي ظلت تسببها عصابات الاتجار بالمخدرات الناشئة في المنطقة آنذاك.

وقد صاحب تلك الحوادث توقيفات ومآس أمنية واجتماعية وسياسية وحقوقية، كان نهايتها حل الحركة الاحتجاجية المزابية نفسها، وبقاء حزب الأفافاس بغرداية، مع رابطة حقوق الإنسان، وحزب الأرسيدي من جهة، فضلاً عن القائمة الانتخابية الحرة للمؤسسات العرفية المزابية (مجالس الأعيان) من جهة أخرى، في الواجهة السياسية من جهة المزابيين، وأحزاب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم تحت السيطرة العربية المحلية، في الواجهة السياسية أيضاً. وقد تخلل تلك الحوادث الفيضان الكاسح الذي اجتاحت منطقة غرداية صبيحة عيد الفطر، في غرة تشرين الأول / أكتوبر 2008، لتصبح عملية التعامل المالي مع مخلفاتها محور خلاف استقطابي بين سكان المنطقة والسلطات المحلية والمركزية، فقد شابت تلك المساعدات والمشاريع التنموية الإسكانية والمواصلاتية والمائية خروفاً وفقدان الشفافية في التسيير، انتهت بافتعال حريق أرشيف الولاية في تموز / يوليو 2013.

وتأتي أزمة غرداية الدامية من 2013 إلى 2015، لتتوج عقداً استثنائياً امتد من 2004 إلى 2015، من الاحتجاج الاجتماعي - السياسي في ولاية غرداية تحديداً، وفي الجنوب والجزائر عموماً، سواء ضد الذات، أو ضد الآخر المحلي، أو ضد السلطات العمومية المحلية بل والمركزية. ومنه، نخلص إلى أنه على خلاف حالة "الاستقرار الاجتماعي" النسبي الطويلة المدى التي عرفتها منطقة غرداية خلال الفترة من 1900 إلى 2002؛ تأتي حالة "عدم الاستقرار الكبير المعاصرة طوال الفترة من 2004 إلى 2015، لتتدل على بدايات صعود حركية تغير اجتماعي عنيفة مثيرة للجدل الإعلامي والسياسي والثقافي والحقوقى والإستراتيجي، ومنه الجدل حول التفسير الأكاديمي العلمي لدوافعها وحيثياتها ومستقبلاتها.

إذاً، توجت أزمة غرداية الأخيرة ذروة مخرجات حركية الاحتجاج المواطني المحلي، والتي كان بعضها شعبياً مواطنياً حقاً، وبعضها الآخر شعبياً ديمagogياً سياسوياً، بعضها يعبر عن مطالب حقيقية واضحة، وبعضها مجرد تلاعب ومساومات، بعضها اجتماعياً محضاً، وبعضها هوياتياً محضاً، بعضها واضح المطالب، وبعضها الآخر ملتبساً بنزعات حقوقية وسياسية وطائفية، حتى أنّ جهات مافوية محلية أو حزبية وسلطوية سياسية محلية ومركزية، اتخذت تلك الحركية الاحتجاجية تبرئة وغطاء لتمير أجندها النفعية الماكيافيلية، والتغطية على ملفات الفساد السياسي والإداري في إدارة الشأن العام وسوء التسيير والتلاعب بالمال العام، في غياب آليات

رقابية مؤسسية منتخبة وقضائية وإعلامية ديمقراطية حقة، منصفة وفعالة.

هكذا، مثلت تلك الحركية التغييرية العنيفة نسبياً - من المنظور السوسيولوجي والاستشراقي - ذروة سلسلة من القطائع التاريخية المتواصلة منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين. بينما يتوقع لها أن تشكل - تجربتها الإيجابية والسلبية - اتجاهات المجتمع في العقود القادمة تشكيلاً جذرياً؛ خاصة أنها تقع في سياق مجموعة من الحوادث المحلية الثقيلة في حصيلتها السلبية جسدياً ومادياً ونفسياً وسياسياً.

وما يميز الحوادث الأخيرة من الناحيتين الجيوستراتيجية والجيوسياسية، أنها تقع في فترة سميت إعلامياً بـ "الربيع العربي"، أي الفترة من 2011 إلى اليوم. لكن السياق الجزائري والمحلي لم يعرف هذه الحركية بشكل محدد الدلالة على الرغم من وجود أوجه شبه مع حالات عربية أخرى تنبئ بإمكانات وقوعه أو بوقوعه بالفعل لكن بطرق أخرى؛ إذ رأيت المعارضة أنّ ما يسمى بـ "الإصلاحات الجديدة" منذ خطاب الرئيس بوتفليقة في 14 نيسان / أبريل 2011، ما هي إلا محاولة من النظام الجزائري لاحتواء احتمالات انتشار عدوى ذلك "الربيع العربي" في الجزائر، والتي لم تكن لتحدث لولا حوادث السكر والزيت خلال كانون الثاني / يناير 2011، أي قبيل بدايات الثورة في تونس ضد نظام بن علي الدكتاتوري، مع شرارة البوعزيزي المنتحر حرقاً احتجاجاً على الفقر والقمع البوليسي.

ويمكننا من خلال النظر في جملة من الشعارات والمقولات السياسية التي أطلقتها حناجر مواطنين من غرداية على مختلف أطيافهم، والتي كتبت على جدران المنازل والمحلات التجارية، وتداولتها موقع التواصل الاجتماعي، أن نستشف أهم معالم التطور المرهلي لموجات التصعيد والاشتباك الأهلي العنيف الذي شهدته بعض بلديات ولاية غرداية من 2004 إلى 2015، على مراحل عديدة؛ إذ تُظهر الوقائع أنّ بداية الأزمة كانت بشعارات صاخبة في مسيرة في أحد شوارع غرداية لأنصار المناضل الحقوقي المزابي كمال الدين فخار يوم 9 شباط / فبراير 2011، مفادها أن "ارحل يا نظام ؛ الشعب يريد إسقاط النظام". وقد أرادها أولئك المنظمون إيذاناً ببداية احتجاجات ما سمي بـ "الربيع العربي" من غرداية، وقد رفع بعضهم في تظاهرات أخرى أعلام الثورة اللببية والسورية... إلخ، تعاطفاً مع أهدافها في التحرر من الاستبداد والفساد المهيم على الحياة السياسية في "الجملكيات" العربية. وقد تزامنت تلك التظاهرات المحلية مع تظاهرات بادرت إليها في عدة مدن، وخاصة في العاصمة - المحظورة على النظار - سمّت نفسها حركة "بركات"، أي حركة يكفي من حكم النظام البوتفليقي،

والتي هي محاكاة لحركة "كفاية" في مصر في عهد الرئيس مبارك. بينما رفعت شعارات "ارحل سلال" في تظاهرات واعتصامات احتجاجات البطالين في عدة مدن بالجنوب الجزائري كما أوردنا أعلاه⁽⁴⁾.

ثالثاً: الحدث المفجر لأزمة غرداية الأخيرة

إدًا، بدأ فعليًا الاشتباك العنيف بين عروش من سكان منطقة غرداية، مع اندلاع حوادث مدينة القارة في 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2013، إثر مباراة محلية في كرة القدم، لتصل ذروتها الحالية مع مجزرة القارة في 7 تموز / يوليو 2015؛ بعد أن اندلعت شرارة الحوادث في مدينة القارة يوم 23 تشرين الثاني / نوفمبر 2013. وأريد لهذه الأزمة أن تمتد خارج القارة بعيد تنظيم مجموعة من المزابيين، وهم ناشطون في حزب الأفااس، لتجمع جماهيري تضامني مع ضحايا حوادثها، في بدايات كانون الأول / ديسمبر 2013.

ولكن، اشتعلت أزمة غرداية إثر احتجاجات مواطنة قام بها تجار غرداية ضد تكرار أعمال السلب ضد متاجرهم وعدم توفير الأمن النوعي للأنشطة الاقتصادية، بينما تنشط جماعات تعاطي المخدرات بلا رادع أممي فاعل وسط مدينة غرداية، ذلك أنه لم ينقطع تهديدها وتعكيرها الأخلاق العامة والأمن العام بنسق تصاعدي منذ أواسط التسعينيات، على الرغم من توجيه المراسلات إلى الجهات الإدارية والمنتخبة والأمنية والقضائية المحلية والمركزية. تزامن ذلك مع عملية الإفراج القلق عن قائمة المستفيدين من السكن الاجتماعي وأراضي البناء الذاتي أواسط كانون الأول / ديسمبر 2013، استجابة لطلب ضاغط على العقار السكني والاستثماري.

ولمّا لم يُحسم أو لم يرد أن يُحسم - الوضع أمنياً في المهد، فقد اندلعت شرارة الاشتباكات الأولى لأزمة أمنية - لم يتوقع أحد أن تمتد نحو عامين - بدأت بين حيين (حي بابا صالح المزابي، وحي بني مرزوق العريبي)، في قصر غرداية القديم، يومي 23-24 كانون الأول / ديسمبر 2013، لتتوالى بعدها فصولها أكثر من عشر موجات من التصعيد للعنف الأهلي محلياً. وقد عبّر أطرافها عن إرادتهم التدميرية للذات المحلية والوطنية بشعارات: "ارحل خوارج"، و"ارحل رعا". شعارات مستفزة لمشاعر كل منهما وحفائظه، مسعرة اشتباكات أهلية

⁴ حجاج، "الاحتجاج الاجتماعي..."

عنفية، مخلفة إلى اليوم عشرات القتلى، ومئات الجرحى، وإحراق ونهب ممنهج لمئات الدور والسيارات والمتاجر والورشات الصناعية، ومقابر وقفية مزبانية مدنسة وطرقات مقطوعة ومدارس ممنوعة، على هذا الطرف أو ذاك؛ فاستحالت منطقة غرداية حاليًا أشبه بثكنة عسكرية، لكن بلا ضابط وبلا أمن حقيقي، طالما عبثت بأمنها عصابات الحشاشين واللصوص والمتطرفين ومراهقو السياسة وصناع الأزمات وتجارها من كل جانب، إلى أن اتخذت السلطات العليا إجراءات استثنائية إثر مجزرة القرارة في الأيام الأولى من شهر تموز / يوليو 2015.

لم يتورط معظم سكان منطقة غرداية في أعمال العنف الأهلي المبرمج مباشرة، إلا أنّ التصعيديين من أطراف ثلاثة على الأقل اعتقلوا حاضر منطقة غرداية ومستقبلها. وبالنظر إلى خريطة التصعيديين الراديكاليين الرئيسيين في أزمة غرداية، نجد أنهم ينتمون إلى أربع فئات أو أطراف رئيسة⁽⁵⁾: الفئة الأولى من التصعيديين مواطنون جزائريون من أصول عربية، والفئة الثانية من التصعيديين مواطنون جزائريون من أصول مزبانية، أما الفئة الثالثة من التصعيديين فمواطنون جزائريون من مختلف الأصول، بعضهم يشتغل في دواليب الإدارات العمومية والإعلام والمهن الحرة ومؤسسات الاقتصاد الشرعي وخاصة اللاشرعي، ينشد التمكين لمصالح شخصية أو مادية أو سياسية ضيقة. وفئة رابعة من التصعيديين مواطنون متوطنون خلال العقدين الأخيرين في المنطقة، من القادمين من ولايات الهضاب العليا والشمال عموماً. فضلاً عن التصعيد المفبرك الناتج عن أخطاء منهجية في أساليب التدخل الأمني غير الفعالة لوقف الاشتباكات العرقية الطائفية بين أبناء منطقة غرداية.

رابعاً: أهم مراحل أزمة غرداية الأخيرة وفصولها

ويمكن في هذا الصدد تقديم تحقيق مرحلي لأزمة غرداية من حيث معيار "الحوادث المفصلية الكبرى ضمن مسلسل حوادث أزمة غرداية"، الممتدة على أربع مراحل: المرحلة الأولى هي مرحلة اندلاع الأزمة يوم 23 كانون الأول / ديسمبر 2013 إلى موعد الانتخابات الرئاسية يوم 17 نيسان/ أبريل 2014؛ والمرحلة الثانية كانت مرحلة

⁵ قاسم حجاج، "الطريق الصعب إلى الطريق الثالث"، صفحتي على الفايبيوك، 2014/4/6؛ ويعنوان آخر: "فتنة غرداية: غرداية... الطريق

الثالث، أوقفوا المأساة"، أخبار الأسبوع، 2014/4/18-12، ص 6-7.

بداية العمل بالعهد الرابعة للرئيس بوتفليقة واحتدام الجدل بين السلطة والمعارضة حول مستقبل الإصلاحات السياسية والدستورية، إلى اندلاع الانتفاضة الوطنية غير المسبوقة منذ الاستقلال لأعوان الأمن الشرطي انطلاقاً من شوارع غرداية إلى المرادية (13-15 تشرين الأول/ أكتوبر 2014)؛ المرحلة الثالثة هي مرحلة ما بعد الصدمة الأمنية الوطنية نتيجة انتفاضة رجال الشرطة والاستجابة الفورية لمطالبهم، إلى مرحلة اندلاع انتفاضة الغاز الصخري ابتداء من مدينة عين صالح (الثلاثي الأول من سنة 2015)؛ أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة خفوت انتفاضة الغاز الصخري إلى حدوث مجزرة القرارة، أوائل تموز / يوليو 2015.

ونلاحظ خلال تلك المراحل الأربع الكبرى لتأريخ أزمة غرداية المعاصرة الممتدة قرابة عامين، تتالي سلسلة من الموجات التصعيدية بلغت حوالى عشر موجات كبرى، تخللتها فترات تهدئة حذرة، هشّة ومخادعة. وخلالها عرفت غرداية فصولاً وجبهات اشتباك وكّر وفرّ في أحياء مدن وقرى عدة، متقاربة جغرافياً ومتشابهة نسبياً في تركيبها البشرية وقضاياها ومشكلاتها التنموية. وقد تميزت تلك الموجات التصعيدية بتنقل الأعمال الإجرام والإرهاب والترويع والتهجير من حي إلى حي ومن مدينة إلى أخرى في المنطقة، أو بتزامن وقوع تلك الأعمال بين عدة أحياء ومدن ساخنة في المنطقة، ولكن خريطة الحوادث - في الواقع - ظلت محصورة في المكان، ومتحكماً في شراستها ووتيرتها عن بعد بطريقة ذكية مأكرة، إذ لم تتوسع أبعد من ذلك أبداً. كما لم تُجدّ التعزيزات الأمنية التي بلغت نحو 10 آلاف رجل شرطة ودرك، ولا الآليات المتطورة كالطائرات المزودة بالكاميرات الفائقة للتصوير الليلي، ولا الوساطات المحلية والوطنية المتكررة، ولا الزيارات الوزارية من مستوى عالٍ بعودها الواهية، في استعادة الأمن لغرداية، ولم تتجح التماسات مجالس الأعيان والمنتخبين ونفوذهم في إيقاف نزيف غرداية.

لتنتهي آخر فصول أزمة غرداية يومي 7-8 تموز / يوليو 2015، بأعمال تصعيدية في مدينتي القرارة وبريان على بعد 120 كلم و45 كلم على التوالي؛ استخدم فيها المتصارعون أول مرة الأسلحة النارية التي أودت بحياة أكثر من 22 شخصاً، فضلاً عن حرق عشرات المنازل والمحلات التجارية والمزارع وتهجير المئات داخل المنطقة وخارجها، مع تسجيل اتساع مخيف لرقعة تداعيات الأزمة إلى مدن الجنوب والشمال من خلال تنظيم تظاهرات احتجاجية استغائية لوقف المسلسل الافتتاني الممتدة في غرداية.

لقد جاء آخر فصل من فصول التصعيد الخطير، مباشرة بعد خطاب الرئيس بوتفليقة إلى الأمة بمناسبة العيد الثالث والخمسين للاستقلال والشباب يوم 5 تموز / يوليو 2015. ويبدو - وفق المنطق المعتاد لحقائق الصراع على السلطة - أنه تصعيد جاء ردة فعل لأطراف تصعيدية معارضة، مع أذرعها في المعارضة الحزبية والإعلامية، خاصة تلك القوى المعارضة التي لم تستع الترتيبات السياسية الجارية في أحزاب الموالاة مؤخرًا، لتحضير حقبة ما بعد الرئيس الحالي؛ كما لم تهضم إصرار الرئيس بوتفليقة المريض على استكمال عهدة الرئاسة الرابعة إلى نهايتها في 2019، وعدم استعداده للتنازل عن بقية العهدة الرابعة لتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة كما تطالب المعارضة، من دون صدى يذكر منذ العهدة الرئاسية الثالثة في 2008، حين ألمّ المرض بالرئيس فجأة، إثر صدمة ناتجة عن الحملة الفضائحية المتعلقة بملفات الفساد التي تورطت فيها شخصيات من محيط الرئيس في قضية الخليفة بنك وسوناطراك والطريق السريع...إلخ.

والآن بعد أن وصلت أزمة غرداية أعلى ذروتها - إلى حد الساعة - في العنف الأهلي مع مجزرة القرارة (22 قتيلاً في 24 ساعة)، استفاق سكان غرداية متأخرين على حقيقة سقوط معظم الشباب اليافع سياسياً، في "الاستدراج السياسي" الذي مارسه ضدهم، من أضحووا يسمونه بـ "الطرف الثالث"⁽⁶⁾، أو الأطراف الثالثة.

خامساً: الأسباب السياقات - النسقية المعولمة لأزمة غرداية الأخيرة

نزعم أنّ أزمة غرداية ما هي إلا انعكاس لأزمة سيستيمية انقالية، تتمظهر في جملة من "الهزات الأمنية الشاملة" التي تشهدها الأنساق "العربية - الإسلامية"، والأنساق "المغاربية-الساحلية"، والنسق الوطني "الجزائري"؛ فضلاً عن كون تلك الأنساق كلها متفاعلة أيضاً وتتأثر بتغيرات النسقين الأوسع: "القاري الأفريقي"، و"الدولي الجديد"، المتجه فيما يبدو نحو "النسق الدولي المعولم، المتعدد الأقطاب". ومنه، تسجيل حدوث الفراغ الإستراتيجي في تلك الأنساق الفرعية ضمن تلك الديناميكية التغييرية الظرفية والهيكلية معاً. ويشهد على ذلك ما يتعرض له أمن بلدان المنطقة، من اختلالات بنيوية جديدة، يتنبأ بأنها ستعيد حتماً، في المستقبل المنظور والبعيد، رسم خرائطها الجيوسياسية.

⁶ عبد المجيد رمضان، "الطرف الثالث"، صحيفة جنوب نيوز، عدد 8، 2015/7/14، ص24.

فهي إداً، "هزات أمنية شاملة"، تتفاعل فيها التغيرات والديناميكيات المحلية، والوطنية، والإقليمية والكوكبية، في الزمن العالمي الحقيقي؛ كما تتفاعل فيها الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية والاتصالية والسياسية والعسكرية والثقافية والمعرفية والحضارية، سواء بسواء.

ولذلك، نرى أنّ أزمة غرداية أزمة في النسق الجزائري والإقليمي، تحدث ضمن عملية إعادة تشكيل واسعة للخريطة الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيواقتصادية والجيوثقافية للمناطق (الآسيوية - الأفريقية)؛ في ظل تنافس القوى الصناعية الكلاسيكية الهابطة والقوى الصناعية الصاعدة على اقتناص المزيد من الموارد والأسواق، وملاً الفجوات الإستراتيجية؛ ومنه انتعاش إستراتيجيات صناعة الأعداء من الداخل والخارج، لإيجاد حالة من الهشاشة الإستراتيجية لتهيئة الفضاءات الاجتماعية الوطنية لهندسة جيوسياسية، جيواقتصادية جديدة.

لقد وجدت الدولة الوطنية نفسها إزاء ديناميكيات تفتيتية تحت وطنية من جهة؛ وإزاء ديناميكيات تفتيتية هيمنية فوق وطنية من جهة أخرى؛ ذلك أنّ الكلمات السحرية الهاجسية المتداولة في السياق المغاربي - الساحلي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015، هي: "حقوق الأقليات"، و"حقوق الإنسان والمواطن"، و"العدالة والمساواة"، و"الحقنة والتهميش"، و"الدمقرطة"، و"الحكم الراشد"، و"الفدرالية"، و"الانفصال"، و"الحكم الذاتي"، و"تجزئة الجزأ"، و"الاستقلال عن المستقل".

نشير فيما يلي إلى الجدل المعرفي العلمي والعملية التفسيرية لطبيعة أزمة غرداية الجوهرية، ونتوقف عند عينة من تلك الأطاريح المفسرة، من دون الخوض في المزيد من الحيثيات المتعلقة بالميزات السياقية - النسقية المؤثر في تفاقم هذه الأزمة.

سادساً: جدل الأطاريح المفسرة لطبيعة أزمة غرداية الأخيرة

يجادل المتابعون حول وجهة توصيف الطبيعة الجوهرية لأزمة غرداية الأخيرة، وقد اختلفوا حول تفسيرها فهي نظرياً: "فتنة بين المالكية والإباضية"، و"نزاع بين عروش عربية وأمازيغية"، و"مؤامرة خارجية (مغربية، فرنسية، أميركية صهيونية... إلخ)"، و"صراع بين الحضارة والبداءة"، و"صراع بين أحياء مختلفة الأعراق"، و"صراع بين

الأغنياء والفقراء (صراع أو تحاسد طبقي)"، و"صراع أجيال"، و"صراع بين معظم سكان المجتمع المحلي وبارونات التهريب وترويج المخدرات"، و"نزاع طائف"، و"حالة تحاسد بين مجتمعين الأول مهيكّل والآخر غير مهيكّل"، و"نزاع هوياتي"، و"أزمة غرداية هي أزمة الجزائر".

ولكن، يؤكد العارفون بأزمات التنمية الهيكلية في المجتمعات النامية عمومًا والمغربية - الساحلية والعربية الإسلامية خصوصًا، أنّ أزمة غرداية الأخيرة هي في الحقيقة أزمة بالجمع، أي أزمة مركبة: أمنية، وسياسية، وتربوية، واقتصادية، واتصالية، ونفسية، وثقافية، وعقدية، وأخلاقية، وإدارية، واجتماعية... إلخ. أزمة عنف هيكلية وطني، أي أزمة عنف عميق شامل، أزمة اجتماع - سياسي لسكان مدن مزاب بكل أطرافهم. وهي مكانيًا، أزمة محلية (مركزها غرداية)، لكنها حاصلة في سياق أزمات انتقالية وطنية وإقليمية وكوكبية معلومة. كما أنها زمنيًا، أزمة ممتدة (نحو سنتين)، وحدثت في ظرف قلق وطنيًا خاصة حول العهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة وطبيعة الإصلاحات السياسية محل الاحتجاج المستمر، أزمة تتفاقم في بيئة أزمات إقليمية كالأزمة في مالي وليبيا، متأثرة بتداعيات موجات انتفاضات "الربيع العربي" بين عامي 2011 و2013، وبدائيات المد العكسي لما يسمّى "الربيع العربي" من 2013 إلى 2015.

ومع ذلك يظلّ السؤال السياسي والإستراتيجي: "ما الذي جرى ويجري في غرداية؟"، سؤالًا مؤرقًا لعدة جهات سياسية وصحفية وأكاديمية وحقوقية ومواطنة؛ حاولت الإجابة عنه، بعدة صيغ محل جدل بالقول: إنها "أزمة طائفية، مذهبية، عروشية"، فجرت تسميتها وإظهارها أحيانًا باسم "فتنة بين الإباضية والمالكية"، أو "صراع بين العرب والأمازيغ"، أو "فتنة بين سكان غرداية" في صراعهم للحصول على العقار والسكن والخروج من البطالة... إلخ، بينما كادت تجمع على أنّ الأزمة ليست بالضرورة كذلك إلّا من حيث إخراجها المغرض سياسيًا ودعائيًا. وأنّ هذا الإخراج رفضته أطراف محلية تتعامل مع حيثيات الأزمة محليًا. مؤكدة، بما يشبه الإجماع، أنّ غرداية ليست بدعًا من المدن الجزائرية فيما تعانیه من مشكلات التنمية والتعايش والاستبداد والعنف الهيكلية التي تعانیه منها سائر فئات المجتمع الجزائري.

إدًا، بالنظر لتعدد الأزمات الأخيرة في غرداية وطولها، تعددت المحاولات التفسيرية لها. وفي محاولتنا الاقتراب الموضوعي من أسبابها العميقة، استجمعنا الحجج المؤيدة والداخضة لنحو سبع عشرة أطروحة مفسرة، تتفاوت في نسبة قدرتها وصدقيتها ومعقوليتها التفسيرية، نوردنا فيما يلي على سبيل الذكر فقط، وهي⁽⁷⁾:

- أطروحة المؤامرة المستهدفة لحضارة الأقلية المجتمعية المزابية - الإباضية (ذهان أو رعب التنويب).
- أطروحة الأثر السيكولوجي لديناميكية العولمة (فوبيا العولمة والمد الانكفائي الخصوصياتي).
- أطروحة جمود الحراك الجيلي، وتفاقم آثار الفجوة الجيلية، وصدام النظام الأبوي وديكتاتورية الجماعة مع الاتجاه الفردي الزاحف.
- أطروحة استئثار سلطة الفساد المعم في ظل الانتقال الديمقراطي والتنموي المزمّن جزائريًا ومحليًا (صعود التسلطية الجديدة)، أو هي أطروحة العجز المزمّن في منسوب القيم والحوكمة الديمقراطية (محليًا ووطنياً).
- أطروحة إعادة الانتشار الديمغرافي وديناميكية التريف وتزايد درجة التسييس الجماهيري ومنه حدوث حالة انتقالية سماها دييتر سانغهاس بـ "الصدام داخل الثقافات والحضارات".
- أطروحة المركزية المفرطة المزدوجة الناتجة عن لاتكافؤ السلطات والإمكانيات بين عاصمة البلاد والمدن الداخلية، مضافاً إليها حالة اللاتكافؤ التنموي بين عاصمة كل ولاية والمدن الطرفية فيها.
- أطروحة ترهل الإقليم والدولة الوطنية (الجزائرية)، بفعل ديناميكية العولمة.
- أطروحة فشل أو إفشال أو ترهل المشروعات الوحدوية الكبرى (التكامل المغربي، والعربي، والإسلامي، والأفريقي... إلخ).
- أطروحة المؤامرة الخارجية التي يؤشر إليها بمواقف النظام المغربي من أزمة غرداية ومواقف الحركة اليهودية الصهيونية العالمية، أو هي أطروحة توظيف الأزمة في غرداية لتبرير مطالب اللوبي اليهودي الجزائري لاسترجاع حقوق تاريخية مفقودة بعد استقلال الجزائر، وإعادة تشتيت يهود الجزائر ومنهم يهود مزاب تحديداً في الخارج.

⁷ حجاج، "مدخل إلى فهم نسقي..."

- أطروحة صناعة العدو من الداخل، أو أطروحة صناعة الفزاعات (فزاعة النزعة الانفصالية وتهديد الأمن والوحدة الوطنية، في ظل حكم التسلطية الجديدة).
- أطروحة الاختلاف بين مجتمعين في منطقة واحدة؛ مجتمع مهيكّل، ومجتمع غير مهيكّل.
- أطروحة الانتقال الصعب من المجتمع المحلي البسيط إلى المجتمع المحلي المركب (بل المعقد).
- أطروحة بدايات التحول التاريخي الكبير في إعادة اكتشاف الهوية وتشكيلها في بلدان المنطقة المغاربية - الساحلية، في ظل حالة الفراغ الإستراتيجي الناتجة عن تراجع القوى الكبرى الصناعية الكلاسيكية وصعود القوى الكبرى التعديلية الصناعية الجديدة.
- أطروحة الصراع الوجودي بين المزابيين والشعابنة خاصة.
- أطروحة استمرار أزمة عدم حسم التعارض بين ديناميكيتي التقسيم الإثني والوظيفي للعمل (محليًا ووطنياً).
- أطروحة التصاعد الدوري لجرعة العنف الاستثنائية في سياق كل استحقاق لانتقال السلطة مركزياً.
- أطروحة أزمة التنمية الوطنية الشاملة وتحديداً أزمة التنمية السياسية الوطنية ومنها: أزمة الهوية الوطنية، وأزمة الثقافة الوطنية، وأزمة المشاركة السياسية الوطنية، وأزمة التكامل الوطني، وأزمة التوزيع السياسي الوطني لموارد الاقتصادية، وأزمة التغلغل أو الجوارية في ابتناء المؤسسات العمومية الوطنية وأدائها.

سابعاً: سيناريوهات عامة لاحتمالات تطور أزمة غرداية

إنّ أي محاولة لاستشراف مستقبل السلام في منطقة غرداية المنكوبة بأزمته الأمنية والاجتماعية - السياسية، لا يمكن إلا أن تتأثر بمستقبلات الدولة الجزائرية التي تشهد انتقالاً جيلياً صعباً وبدايات الصدمة النفطية الثانية؛ وذلك بحسب التغيرات التي يمكن ويحتمل أن يتحرك في اتجاهها سلبياً وإيجابياً كل من متغيرات الديمغرافيا، والاقتصاد، والتكنولوجيا، والجغرافيا السياسية.

وبما أنّ الذي جرى في منطقة غرداية مؤخراً يُعدّ في نظرنا "حرباً أهلية محدودة مصغرة شبه مبرمجة"، فإنّ المنطقة تقف اليوم أمام أربعة سيناريوهات لحقبة ما بعد النكبة الأخيرة: سيناريو القطيعة الشاملة الدائمة، وسيناريو القطيعة الجزئية المحدود، وسيناريو التعايش والمصالحة الشاملة، وسيناريو العودة إلى وضع ما قبل النكبة، أي حالة السلام

البارد بين المكونات الرئيسية لسكانها، ومنه، احتمال تكرر حالة التنافس الصراعي لا التنافس التعايشي. ويتوقف ترجيح هذا السيناريو أو ذلك على مدى المزوجة بين الحزم الأمني والعدالة القضائية والحقوقية والتنمية المنصفة المستدامة للوطن ككل، بعيداً عن الاقتصاد الريعي المكبّل لطاقات الشعب الجزائري طوال حقبة استقلاله الوطني الخمسيني.

خلاصة عامة

إنّ جميع الوقائع تؤكد للخاص والعام، للمواطن العادي والمواطن النخبوي المتعلم، أنّ أزمة غرداية هي في الجوهر أزمة الجزائر. وأنه ليس من الموضوعية العلمية، أو من الإنصاف الحقوقي والأخلاقي والسياسي أن تختزل أزمة غرداية في الخلاف بين أتباع مذهبين أو المنتمين إلى عرقين، أو تختزل في حفنة من الأشخاص المتورطين بصفة أو بأخرى، بحق أو بغير حق، في أعمال التحريض والإجرام.

وبناء عليه، فإننا نرى أنّ من أهم الأطاريح المفسرة لذلك الجوهر مصدر الأزمة، هو الجزم بأنّ أزمة غرداية هي أزمة أمنية سياسية ذات جوهر وطني بامتياز، يُدفع أطرافها المحليون ضريبة عهدة كل المخاطر، عهدة رئاسية رابعة، ما تزال فصولها الجدالية بين المؤيدين والمعارضين لم تنته، حتى بعد إتمام انتخاباتها.

وإنّ الناظر إلى أزمة غرداية في سياقاتها الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية المعولمة، يتأكد أنها أحد أهم مؤشرات دخول الدولة الوطنية الجزائرية في دائرة عين الإعصار الإستراتيجي الدولي، وأحد مؤشرات ردة الفعل الانتقامي الاستباقي ضد القوى المستبشرة بالآمال الديمقراطية لما سمي دعائياً بـ "الربيع العربي".

في النهاية، إنّ ما ينبغي أن نقرره من منظور العلوم السياسية، هو مجموعة من المسائل المسلّمة التي تقف وراء دورية العنف الهوياتي المحلي (أزمة غرداية نموذجاً):

- أنّ النظم الديمقراطية تحلّ الأزمات، بإستراتيجيات إدارة الأزمات، لأنّ منطق الصندوق والشرعية بالمرصاد للحكام؛ بينما النظم التسلطية تعمد إلى إستراتيجية الإدارة بالأزمة، أو أسلوب افتعال الأزمات، وتعتاش منها بمكيافيلية متوحشة، لأنها لا تحتكم إلى لغة الشرعية الانتخابية الحقّة ولا إلى مقتضيات

الحكم الراشد. وقد ظلت أزمة الرئيس أزمة مزمنة في تاريخ الجمهورية الجزائرية الحديثة والمعاصرة منذ فجر الحركة الوطنية، مروراً برئاسة الحكومة المؤقتة ومؤتمر طرابلس، وأخيراً معضلة الرئاسة وانقلاباتها وشرعيتها المهزوزة في حقبة الاستقلال الخمسينية كلها تقريباً. ذلك أنّ منطق قانون القوة وشرعية القوة الفظة (العنف والقهر المادي)، كان دائماً الفیصل والغالب، لا قوة القانون والحكم الديمقراطي (العنف الرمزي المرن).

إنّ الوقائع المتعلقة بإدارتها تؤكد فظاعة التمادي في انتهاج السلطات العمومية، دائماً، خيار الإدارة بالأزمة بدل انتهاج خيار الإدارة الديمقراطية للأزمات، وتحديداً أزمة انتقال السلطة في الجزائر الذي غالباً ما تم ويتم بأسلوب الإدارة بالأزمة المميز لأساليب إدارة الحكم في النظم السياسية التسلطية. إذ يركّز على العلاج الأمني لا السياسي الثقافي للأزمات، وتتخذ للأزمات أكباش فداء وتبرئات للتغطية على الجناة الفعليين، وهو تماد في اللاعقاب، وإعادة إنتاج الحالة الاستبدادية، واستدامة سياسات التخويف لاستدامة الحكم التسلطي.

- أنّ وضعية الرداء الهيكلية السائدة في المؤسسات المحلية والوطنية التي تظهر أكثر ما تظهر سوءاتها، مع اقتراب جميع الاستحقاقات الرئاسية التي تتسم عادة برهانات مصالحية ضخمة، تتطلب من العصب المتصارعة المافيووية حول كعكة السلطة المركزية، التضحية ببعض "العُشب" المواطني لضمان الانقضاء على حصتها أو التفاوض بشأنها أو الاستمرار في الاستحواذ عليها كل مرة أخرى.
- أنّ الاصطفاف والاستقطاب السياسي ما يزال على أساس انتماءاتنا الجزئية، وليس على أساس ضربية حماية الأوطان وبنائها، ضد جميع أصحاب الأجندات النرجسية والعرقية والدينية الضيقة. كما أنّ المشاريع الانفصالية والطائفية والتكفيرية في الجوهر مشاريع استبداد وتسلط لا مشاريع تحرر وانعتاق، بالضبط كأصحاب المشاريع الوطنية الشوفينية والأصولية الدينية الأحادية. لذلك فبدل مقولة "ارحل يا فلان أو بني فلان وعلان" ينبغي أن يرفع شعار "ارحلي يا قابلية للاستعمار والاستعمار والاستبداد والتبعية والتظالم والتخويف... إلخ"
- ينبغي للشعوب والنخب السياسية في السلطة والمعارضة فهم حقيقة معاصرة خاصة بالمجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية، وهي حقيقة الاعتماد المتبادل الوظيفي بين مكوناتها وفناتها ومناطقها

وأحزابها وشركاتها ودولها، ومنه ضرورة الأخذ بسياسات التحكم في المشاعر، وحل الخلافات الممكنة
والمحتملة بالطرق السلمية.

أخيراً، نؤكد أنّ أزمة غرداية تظهر بوضوح كيف تغطي القضايا الإنسانية والوطنية بغطاء العنصرية والطائفية
فتشوّهها. وكيف يعمي السباق على الاستئثار بالسلطة والثروة أبصار النخب الحاكمة في مجتمعاتنا
العربية - الإسلامية، فيعرض استقرار أوطانها وأمنها وتنميتها لألوان من التهديد الانتحاري النرجسي الداخلي،
قبل أن يجهز عليها التهديد التأمري الخارجي.